

للرجال ونكحة للنساء الأرباع قربة صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
فتحتهم والحق بعضهم زيارتهم قبور الألقاب والأصحاب  
والشهداء وينبغي تخصيصه بالعجايز المبتدئة لك  
والجماعة حيث أذهب المشهور كونه لبعض المسلمين بخلاف  
الذي ذكره في خروج والله تعالى أعلم **باب الثالث في**  
**الإسلام وهي الزكاة** وهو عظيم الأركان الإسلامية  
بعد الصلوة ومشرقة كانت قريبتها في غير موضع من كتاب  
الله تعالى والآيات والأخبار في فضلها والخروج عن فعلها  
مشهور ووجوبها معلوم من الدين بالضرورة فلم يكن  
يجوزها مطلقاً أو في القدر المسمى عليه العلوم ضرورة كقوله  
يقال لمنعه وتؤخذ منه وإن لم يقابل قهره والكلام  
عليها في أصولها ويخص في حجة مباحث وهو شرط وجوبها  
وما يجب فيه وما يتكلم وما يقتضيه في حكامها وقيل  
ونقبها الزكاة من ذلك محتمل كقوله في الاختصار كما مر  
ولما مر من تعرض لأركان الزكاة والتعبير أن تكون النسيئة  
والمال والدافع والأخذ ولا خلاف في كونها من أركانها  
**الحرم** الأول في شروط وجوبها وهي في الاختصار سبعة أولها  
الحرية فلا تجب على الكافر الأصلي المعنى الذي مر في الصلوة وأما  
المرتد فوجوب زكوة موقوف كملكه ثلثها تعين المالك فلا  
زكوة في مال بيت المال مثلاً وأما الجور فلا زكوة بدو ذلك في  
الثابت والمحدث والركاز وزكوة الفطر والنتاج والتزح ان  
لمريض من الجنس فان نص من ذلك لمزيد لوجه خامسها  
النصاب فيما عدا الفطر وعده بعضهم سبعمائة درهم السوم  
وهو الرطل في سبعمائة درهم المالك أو ما زاد فيه فلو علفها المالك  
بنية فطخ السوم أو علفها ولو بنفسها فذلك لا يشرط

ولا تجب في مال بيت المال ولا في مال بيت الخراج ولا في مال بيت الوقف ولا في مال بيت الخزانة ولا في مال بيت الخراج ولا في مال بيت الوقف ولا في مال بيت الخزانة

عل

على الهلاك فلا زكوة ولا زكوة في الإجماله مطلقاً **سابعها**  
الثاني فيما يجب فيه وهو الاختصاص خمسة النعم  
والناضر ويخرج العبد والركاب إليه والنايت ويعبر عنه  
بالرئيس **فصل** أما النعم فهي الإبل والبقر والغنم فأما الإبل  
فأول نصابها خمس وفيها شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشر  
شاة وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت نجاش  
فإن لم يملك بنت نجاش بنت لبون بنت لبون وفي أربعين  
حقة وفي إحدى وستين حقة وفي ثمانين بنت لبون وفي  
أحد وتسعين حقتان وفي مائة واحدة وعشرون ثلاثين بنت  
لبون وفي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة جانا بذلك خير  
ابن بكر رضي الله عنه في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم **فصل** وإذا بلغت الإبل مائتين فقد أتى  
فرضان وفيها أربع حقتان أو خمس بنت لبون فيأخذ الماعز  
ما وجد منها بأبله ثمانين وجد ثمانين أخذ لا يغني المستحقين  
بلا شئ من ذلك فان أخذ غير ثمانين خطأ ولم يكن منهم التصبير اجزا  
المأخوذ وحسب الثمانين بالنقد ويجوز من الأضطر وحسب فقد  
شاة في حجة ما مر تخيير بين ان ينزل إلى ما دونها بدرجة  
ويعطي حبلنا ويدين ان يصعد إليها بدرجة واحدة ويأخذ  
جيرانا لكن لا يجوز من له ابن لبون فيأخذ بنت لبون  
إلا ان لا يأخذ الجيران وهو شاتان أو عشرين درهماً  
وأما البقر فأول نصابها ثلثون وفيها نبيم أو نبيحة وفي  
أربعين مائة وفي ستين نبيجان ثم في كل ثلثين نبيم  
وفي كل أربعين مائة جاز ذلك خبر رواه الترمذي وعنه

والمالك